مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية
ISSN: 2477-9881 EISSN: 2676-2153
العدد التسلسلي:23 / المجلد12 / العـدد: 01 (2026)، ص 234- 252

الصراع الإثنو-ديني في نيجيريا وتأثيره على الاستقرار الاجتماعي

Ethno-religious conflict in Nigeria and their impact on social stability

د. مراد زمراجي [1*]
[1] جامعة الجزائر3 إبراهيم شيبوط (الجزائر)، zemradji.mourad@univ-alger3.dz
ORCID iD[1]: 0009-0000-7454-6266

تاريخ الاستلام: 2026/01/25	تاريخ القبول: 2026/04/03	تاريخ النشر:2026/06/12

ملخص: يُعتبر الصراع العرقي في نيجيريا من بين أكثر الصراعات الافريقية تعقيدًا وتشابكًا، ويرجع ذلك إلى البنى الاجتماعية المتعددة والمتنوعة في كثير من الأحيان بين المجموعات العرقية المختلفة، وكذلك بسبب تقاطعات إثنية تربط نيجيريا بدول الجوار، كما يتميز بدرجة استقطاب عالية لفواعل متعددة، وما يميز الحالة النيجيرية هو تداخل العوامل الإثنية والدينية وتوظيفها من أجل الوصول إلى السلطة والسيطرة على الموارد. تروم هذه الدراسة التعرف على الأسباب الحقيقية وراء النزاعات العرقية والدينية المجتمعية في نيجيريا، وأثرها التراكمي على التنمية الاجتماعية في نيجيريا وتداعياتها على الاستقرار الامني والاجتماعي، مع اقتراح آليات السلام لتحقيق المصالحة الاجتماعية والحد من العنف.

كلمات مفتاحية: نيجيريا؛ الدين؛ الإثنية؛ العنف؛ المصالحة.

Abstract: Ethnic conflict in Nigeria is considered one of the most complex and entangled conflicts in Africa. In addition to the multiple and often diverse social structures among different ethnic groups, it is characterized by a high degree of polarization among multiple actors because of the ethnic crossroads that connect Nigeria to its neighbors. What distinguishes the Nigerian case is the overlap of ethnic and religious factors and their use to gain power and control resources. What distinguishes the Nigerian case is the overlap of ethnic and religious factors and their use to gain power and control resources. The purpose of this study is to identify the real causes behind social ethno-religious conflicts in Nigeria, their cumulative impact on Nigeria's social development, and its repercussions on security and social stability, while proposing peace mechanisms to achieve social reconciliation and reduce violence.

Keywords: Nigeria; Religion; Ethnicity; Violence; Reconciliation.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

شهدت البيئة الدولية تزايدا غير عادي في وتيرة التحديات والصراعات الأمنية، بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصة داخل الدول الأفريقية، وقد كان هذا التحول بمثابة انتقال من الصراعات بين الدول إلى النزاعات داخل الدول، ذات دوافع إثنية ودينية، مما عرَّض أمن مجتمعات بأكملها للتهديد وأدى إلى إدامة حلقة العنف حتى وقتنا الحالي.

فبصرف النظر عن أسباب الصراعات العنيفة التي تجعل بناء السلام صعبًا واحتمالات تسويتها مستبعدة، وفي هذه الحالة يحتاج النظام الدولي القائم على اقتصاديات السوق بشكل كبير إلى درجة كبيرة من الاستقرار من أجل العمل بفعالية خاصة في عصر العولمة هذا، فإذا كان الاستقرار غير موجود في أي جزء من أجزاء النظام، فقد تضطر العديد من المجتمعات أو الدول إلى الصراع والفوضى.

وتبرز أهمية نيجيريا في غرب أفريقيا من خلال ما تحوزه من موارد طبيعية متنوعة وكبيرة، وكذلك الكثافة السكانية العالية، والتنوع الاثني والديني، هذا الوضع يضعها بشكل أساسي كلاعب رئيسي في تعزيز الاستقرار والتنمية ليس فقط داخل غرب أفريقيا ولكن عبر القارة الأفريقية بأكملها،_غير أن تصاعد العنف والفوضى الناجم عن الصراعات وعدم الاستقرار السياسي قوض هذا الدور الذي كان بالإمكان أن تلعبه.

الإشكالية البحثية: تحاول هذه الدراسة البحث في علاقة تأثير العرق والدين على الاستقرار والأمن داخل الدولة وتأسيسا على ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف تساهم الصراعات العرقية -الدينية في نيجيريا بتقويض الاستقرار الاجتماعي؟

الفرضية المعتمدة: يرتهن الاستقرار الاجتماعي في نيجيريا بمعالجة معضلة العرق والدين داخل المجتمع.

تكمن أهداف هذه الدراسة في أن مسألة العرق أضحت من المواضيع التي يتم تناولها في علم السياسة والاجتماع والاقتصاد، ويبدو أن الجدل الدائر حول هذه الظاهرة قد زاد بسبب الظهور الكبير للمجموعات العرقية المسيسة في معظم الدول متعددة

الأعراق. ولذلك، فإن مدى قدرة هذه القوميات على إدارة التفاعل بين الاختلافات العرقية يحدد إلى أي مدى تتطور الأمة المتعددة الأعراق من دون أزمة، وقد قطعت نيجيريا تاريخيًا شوطًا طويلًا من كيان متعدد الإثنيات في ظل الإمارات والممالك إلى الاندماج في عام 1914 إبان الاستعمار البريطاني وصولا إلى النظام الحالي المكون من ستة وثلاثين ولاية. ولا شك أن الإثنية ساهمت بشكل كبير في نشوب الصراعات بسبب عدم المساواة في توزيع الثروة، والاستبعاد الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، من قبل ثلاث جماعات عرقية كبرى تجاه جماعات عرقية أخرى أقل تأثيرا، وهي مفارقة عجيبة.

وبالنسبة لمنهجية التحليل التي اعتمِدت في هذه الدراسة فقد استدعت طبيعة الموضوع توليفة من المناهج حيث تم الاعتماد على المنهج التحليلي باعتباره منهجا يساهم في دراسة الواقع الاجتماعي والديني والسياسي والاقتصادي بنيجيريا كما يساعد على كشف المشكلات والقضايا التي تواجه الدولة، وتم الاعتماد كذلك على المنهج الوصفي لدراسة وتشخيص الظاهرة كما هي في الواقع النيجيري ووصفها وصفا دقيقا من أجل جمع المعلومات اللازمة والكافية، فضلا عن الاعتماد على منهج دراسة الحالة الذي يرتكز على حالة محددة لفهم متعمق للقضايا الدينية والاثنية في نيجيريا

ولمناقشة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- الجماعات الإثنية في نيجيريا بين التعايش والصراع
- مسببات النزاعات الإثنية -الدينية في نيجيريا
- المصالحة الاجتماعية كسبيل للتعايش بين الجماعات الإثنية في نيجيريا.

2. العنوان الجماعات الاثنية -الدينية في نيجيريا بين التعايش والصراع

من أبرز الوقائع التاريخية والمدنية في وقتنا المعاصر التطور المتسارع للصناعة، وندرة المواد الأولية، وبناء الدول، والهجرة والتحولات الديموغرافية الأخرى. كل هذه العوامل أدت إلى اختلال التوازن القديم بين الجماعات التقليدية، وجعلت العوالم الفكرية التي كانت متباعدة سابقًا في تواصل ونزاع دائمين، مما أحدث تحولات جوهرية

على غرار العوامل العرقية. وفي هذا السياق، يوضح فريدريك بارث (Fredrick Barth) أن العرق هو "الهيكلية الاجتماعية للفوارق الثقافية"، وأن فهم العمليات العرقية أمر جوهري ولازم لمعرفة التاريخ البشري. (E.Holloman, 1978, p. 03)

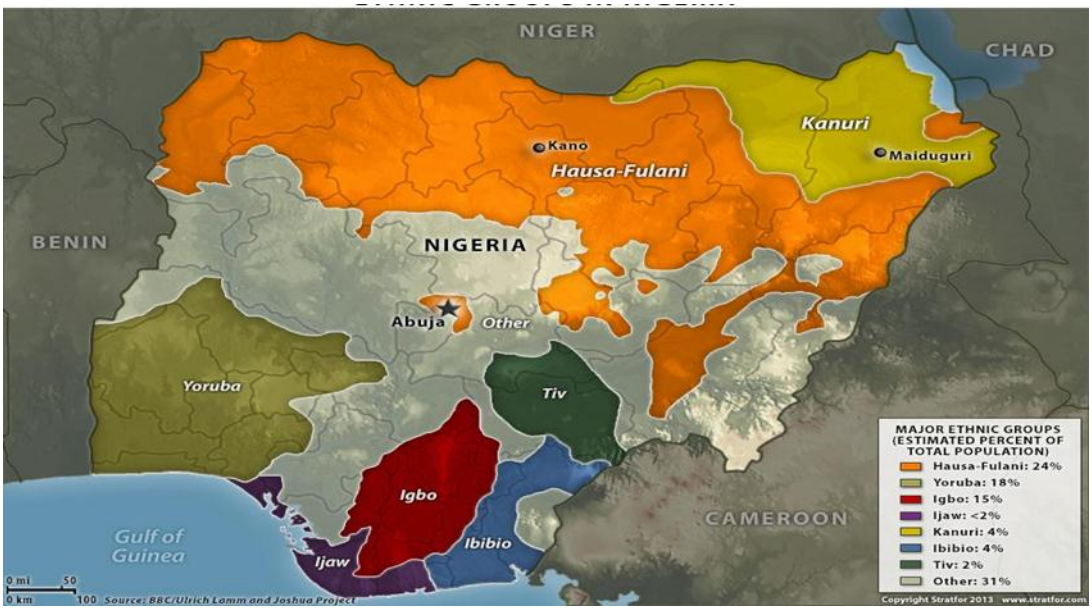
تعنى الإثنية بتصرفات الجماعات العرقية، وهي تجمعات يُبنى انتماؤها على ادعاءات أو روايات حول التاريخ المشترك، والأصول، واللغة، والسلالة، والمعتقد، والحضارة، والمنطقة. رغم أنه لا يشترط توفر جميع هذه العناصر لتحديد جماعة عرقية، فإن الأهم هو تصنيفها أو تمييزها عن غيرها استناداً إلى هوية مشتركة. (Patrick A. Edewor & Sheriff F. , 2014, p. 71)

وينبثق النزاع الإثني من الإدراك الجمعي الموحد للجماعة وسعيها لتحقيق غايات تعد بالغة الأهمية من منظورها، وتسهم الإثنية في الفصل والتمييز والاستقطاب في المجتمعات التي تتسم بـ "نحن" و"هم ."(Ali Usman, 2019, p. 72)

1.2 الهوية العرقية والدينية في المجتمع النيجيري:

تُصوَرُ الهوية الثقافية غالبًا كصفة راسخة يجب حمايتها من "الآخر" الذي يُعتبر عادةً منافسًا على الموارد أو النفوذ أو المكانة، وتسعى الدول إلى ترسيخ الهوية القومية لتحقيق وحدة المجتمع والوعي الوطني. وعليه، يكمن المأزق في دمج الماهيات الثقافية المتنوعة ضمن كيان وطني موحد. وتبرز هذه الأهمية في دولة مثل نيجيريا التي تضم نحو 370 طائفة إثنية مختلفة. فقد يؤدي سوء استغلال الماهية الثقافية أو التفاوت في تقديرها إلى العنف والنزاع والحرب الداخلية. كما أن إقرار الماهيات الثقافية عبر المحاصصة المتناسبة في البنى التنظيمية يكرّس تلك الماهيات ولا يشجع على الاتحاد القومي، مما يؤدي إلى تفاقم الخلافات بدلًا من تسويتها. (Patrick A. Edewor & Sheriff F. , 2014, p. 72)

الخريطة رقم 01: أهم المجموعات العرقية في نيجيريا



Source: Ethnic Groups in Nigeria,http://suffragio.org/2014/04/16/nigeria-emerges-as-africas-largest-economy/ethnic-groups-in-nigeria/

من خلال الخريطة، تُعد العرقية في نيجيريا نتيجة لعدم المساواة بين الفئات المتنوعة، وتعود جذورها إلى زمن الاستعمار؛ وهي الحقبة التي تميزت بسيطرة ثلاث مجموعات عرقية رئيسية (الهوسا-فولاني، اليوروبا، الإيغبو) على النفوذ الاجتماعي والمناصب السياسية على حساب بقية التشكيلات العرقية، كما استُخدمت هذه المجموعات الثلاث كأساس لتوزيع الامتيازات الاجتماعية والسياسية، مما حال دون تمكّن بقية المجموعات العرقية من الوصول إلى تلك المقومات والامتيازات. واستمر هذا الوضع بعد الاستقلال في التأثير سلبًا على التآلف والاتساق القومي في نيجيريا المفككة عرقيًا.

2.2 الإثنية في نيجيريا

إن المتأمل في خفايا القضايا الإثنية في نيجيريا يدرك أنها ليست وليدة اليوم، بل تعود جذورها إلى عهد الاستعمار البريطاني، حيث وُضعت المجموعات الصغيرة تحت سلطة وهيمنة المجموعات الكبرى. ومن هنا نشأت مشكلات الهوية والشعور بالانتماء، إذ

تظهر سمات وثقافات هذه التجمعات الإثنية من خلال رد فعلها ضد تسلط المجموعات الأكبر. وتميل النزاعات الإثنية، التي تأخذ أحيانًا بعدًا جغرافيًا بعدما كانت مقتصرة على نطاق محلي، إلى الظهور عندما تشعر بعض التشكيلات بأنها مُقصاة من الوصول إلى ما تعتبره امتيازًا لها، سواء كان ذلك لغويًا أو سياسيًا أو ماليًا أو تنظيميًا. فكل تكتل قومي في نيجيريا يشعر بالاستياء ويسعى لهوية مميزة له. ويُعد تشريع الدمج الذي أصدرته السلطة البريطانية عام 1914 تحديًا وعائقًا أمام التوجهات الحكومية نحو التكامل القومي، خاصة أن هذه التشكيلات الإثنية التي تم تجاهلها في هذا التشريع بدأت في البحث عن كيانها الذاتي بعد الاستقلال، ما أدى في كثير من الأحيان إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي. (Ikpanor, 2013, p. 07)

فقرار توحيد الإدارة الاستعمارية البريطانية السابقة لشمال وجنوب نيجيريا في كيان واحد بالإكراه ودون استشارة المواطنين شكلت أساس النزاع العرقي الذي نما وأصبح يهدد البنية الاجتماعية في نيجيريا حتى اليوم. أقر البريطانيون أسلوب "الحكم غير المباشر" لتسيير شؤون الشمال لوجود نظام مركزي سابق تحت سلطة الأمراء والسلاطين قبل وصولهم. اتسمت استراتيجية الحكم غير المباشر بالتعسف، وحجبت شريحة واسعة من المجتمع عن المساهمة في شؤون البلاد آنذاك، مما عزز التشرذم العرقي وصعّب على المجموعات الإثنية الاتفاق فيما بينها كأمة موحدة. (Ali Usman, 2019, p. 74.77)

لقد غدت النزاعات العرقية والدينية سمة بارزة في نيجيريا، إذ أدت العرقية والتعصب الديني إلى تكرار المشاحنات الإثنية والمذهبية، مما نتج عنه أعمال عنف تمثلت في اضطرابات وتخريب للمرافق العامة واغتيالات وحرب عصابات، وحتى الدعوة للانفصال أحيانًا، رغم أن الدافع الأساسي لهذه الصراعات يُعزى أساسًا إلى قصور البنية التحتية ونقص التنمية وسوء تسيير الإدارة (Rimamsikwe Habila Kitause, 2013, p. 49)

3.2 الدين في نيجيريا:

يؤدي الدين دوراً بارزاً في حياة التجمعات الأفريقية عموماً، وفي الخلافات القبلية في نيجيريا خصوصاً. وتعتمد المجموعات العرقية بشكل كبير على الأبعاد الدينية والروحية في علاقاتها، مما يعزز أهمية المعتقد ومكانته لدى الأفراد النيجيريين. وفي هذا السياق يشير جون مبيتي John Mbiti أن المعتقد الديني هو العامل الأقوى في الإطارين التقليدي والمعاصر للمجتمع النيجيري، وله أثر كبير على معيشة الأفراد ونظرتهم، إذ إن تغلغل الدين في مختلف مجالات الحياة يجعل من الصعب جداً فصله أو تهميشه عن الواقع اليومي للفرد النيجيري. (Igboin, 2017, p. 234)

وينظر إلى يُعتبر الدين غالبًا مصدر العنف وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني في نيجيريا، حيث تشكل الأقاليم الشمالية والجنوبية حدود التباين الديني. بالإضافة إلى ذلك، زادت التركيبة السكانية التي ورثتها البلاد عن سياسات بريطانيا من تعقيد هذا التفكك الجغرافي، ونتج عن ذلك مدرستين تسعيان لاستيعاب قضية الدين والنزاع في نيجيريا: (Afolabi, 2016, p. 23)

- المدرسة الأولى: تؤكد أن الصراع الديني هو مظهر سياسي واجتماعي واقتصادي. ووفقًا لهذا المنظور، فإن المعضلة الأساسية في نيجيريا تعود إلى الصراع على الحكم والثروات، وليس الدين ذاته.
- المدرسة الثانية: تعتقد أن الصراعات الدينية تعود إلى إشكالية في الدين نفسه، فقد يسيء الأشخاص فهم المفاهيم الدينية، مما يؤدي إلى ارتكاب الجرائم والتعدي باسم الدين والآلهة.

ويحدد الدين وضع الشخص في نيجيريا من حيث المهنة التي يشغلها، وقبوله في الكليات، والتجنيد في الجيش والشرطة، كما يحدد نوع الزي الذي يرتديه، واللغة التي يتحدث بها، بالإضافة إلى اتخاذ قرارات بشأن منح قطعة أرض لبناء مسجد أو كنيسة، أو ما إذا كانت

البلدة تحتاج إلى مياه وكهرباء وطرق وغيرها، فكل هذه قرارات سياسية تتأثر بالعامل الديني. (Ngbea, 2019, p. 167)

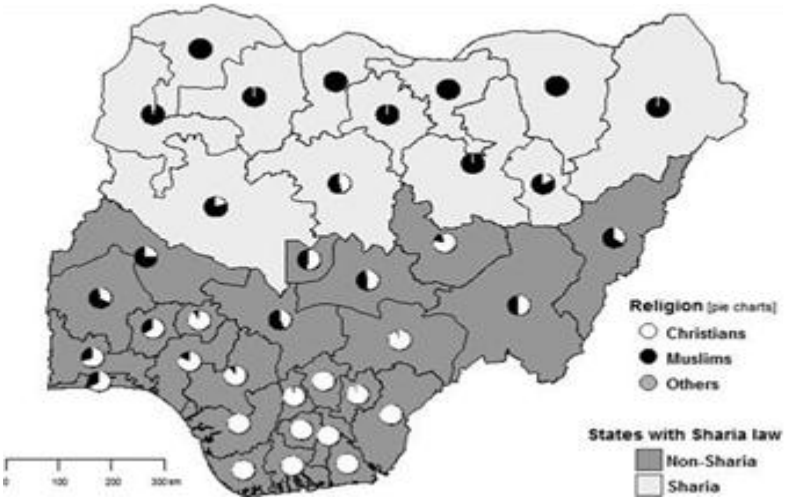
وفي هذا السياق يوضح أبيسكارا Abeysekara أن تقاطع الدين والحكم ليس خاصية تقتصر على العالم الثالث "المتخلف" فقط، بل يميز أيضاً العالم المتقدم، خاصة أن نيجيريا تستغل الدين والحكم بطريقة أنانية وفق "المفهوم الهوبزي" في تأجيج الاضطراب ضد أتباع المعتقدات الأخرى، في دولة تضم أكثر من 347 طائفة عرقية تتباين انتماءاتها العقائدية، وتحديداً بين الإسلام والمسيحية. (Afolabi, 2016, p. 24) حيث ضلت نيجيريا منذ الاستقلال تحاول مجابهة مسألة العرق من جهة، والنزاعات الدينية والسياسية من جهة أخرى، لا سيما في القسم الشمالي، والتي لها تداعيات عديدة مرتبطة بالتنمية والأمن.

إذ ذاك تهمين على الساحة الدينية في نيجيريا ثلاث ديانات أساسية، أكثرها نفوذاً وعدداً هما الإسلام والمسيحية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية الأفريقية، مع الإشارة إلى عدم توفر أرقام محددة أو رسمية لتوزيعها الجغرافي، ومع ذلك يمكن تقسيمها كالأتي: (Sampson, 2012, p. 105)

1. ينتشر الدين الإسلامي بنسبة كبيرة في الأجزاء الشمالية الغربية والشرقية من البلاد، ويشمل ولايات " سكوتو، زامافرا، بورنو، يوبي، وكاتسينا، كانو، كيبي، جيجاوا، بوتشي، تارابا، غومبي، أداماوا".
2. تنتشر المسيحية في المناطق الجنوبية الشرقية والجنوبية الوسطى، وتشمل ولايات "إيمو، إينوغو، أنامبرا، أبيا، إيبوني، دلتا، إيدو، بايلسا، ريفرز، كروس ريفر، أكوا إيبوم.
3. المناطق الجنوبية الغربية والشمالية الوسطى، التي تضم ولايات لاغوس، أويو، أوغون، أوندو، إيكيتي، أوسون، كادونا، النيجر، الهضبة، نساراوا، بينو، كوجي، كوارة، وأبوجا (المركز الفدرالي)، تحوي نسبًا متقاربة من المسيحيين والمسلمين، مع

وجود محدود للديانات التقليدية، والذي يصعب فصله عن مظاهر التوترات الدينية، خاصة في مقاطعات كوارة، وكوجي، ونساراوا.

4. الخريطة رقم 02: التركيبة الدينية حسب المناطق في نيجيريا



Source : Marcin Stonawski and others, The changing religious composition of Nigeria: causes and implications of demographic divergence, The Journal of Modern African Studies , Volume 54 , Issue 3 , September 2016,p363.

3. مسببات النزاعات الاثنية-الدينية في نيجيريا

أصبحت الأقليات الإثنية والدينية محركاً رئيسياً لإشعال الخصومات والمشاحنات القبلية في أفريقيا عموماً. رغم وجود منطلقات أخرى مثل الخلافات الدينية والمكاسب الاقتصادية والنزاعات على الحكم، فإن هذه العوامل لا يكون لها تأثير إلا إذا تداخلت بشكل جوهري مع العوامل العرقية والشعور بالاستبعاد الاجتماعي والحرمان لدى فئة عرقية أو ثقافية محددة لصالح أخرى، مما يؤدي إلى اندلاع النزاعات والمشاحنات القبلية في المجتمعات. (شبانة، 2010، صفحة 96). هذه الظاهرة تميز النزاعات الأفريقية التي تتخذ شكلاً عنيفاً شديد التداخل بين العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والسياسية.

واستنادًا إلى المؤثر الإثني، يستطيع زعماء التجمعات الإثنية الدينية حشد وتعبئة مواردهم ضد السلطة الحاكمة أو تجمعات إثنية أخرى، ويحدد أطراف النزاع مطالبهم ويقيمون تحالفاتهم الداخلية والخارجية، وتتكون رؤيتهم لخصومهم بشكل خاص وللعالم الخارجي بشكل عام.

كما تُعد الانقسامات الإثنية من العوامل التي تؤدي إلى العنف الشامل، وغالبًا ما تكون مدفوعة بالرغبة في الوصول إلى الحكم أو الحصول على حصة كبيرة من الموارد الوطنية. (دوزي، 2022، صفحة 345)

وتتباين المقاربات التي طرحها الباحثون في شرح مسألة الصراع الاثني في نيجيريا؛ إذ تشدد البنائية على أن العرق ليس تجربة مرتبط بفترة زمنية معينة، خلافًا لما ذهبت إليه المقاربة البدائية في تفسير العرق، التي ترى أن المكون العرقي راسخ في الممارسة التاريخية للأمم، وأن التعامل معه يجري بشكل طبيعي كظاهرة عادية في العلاقات الانسانية. وقد ساهمت في ذلك فترة الحكم الاستعماري التي اعتمدت على "استراتيجية فرّق تسُد" في نيجيريا. ولهذا ترى البنائية أن العرق حدث قابل للتكيف مع المستجدات، فهو ليس ثابتًا، ويستعمله الأفراد متى رغبوا لتلبية متطلباتهم الأولية وتنمية مكاسبهم الشخصية التي تسيطر عليها الانانية، وقد يتغاضون عنه عندما تكون هناك انتماءات مغايرة، مثل "الهوية القومية"، التي تحقق خيارات ومنافع أفضل من سابقتها. وبناءً عليه، يمكن تمييز مسببات التنازع العرقي في نيجيريا من المعطيات الآتية: (Ali Usman, 2019, p. 75.76)

- الصراع على السلطة السياسية.
- غياب الحكم الراشد والشفافية والمساءلة.
- انتهاك حقوق الإنسان.
- هشاشة الاقتصادية.
- الفقر.

- التوزيع غير العادل للثروة والموارد الوطنية.
- اللامساواة الاجتماعية.
- دور النخب السياسية في التلاعب بالمشاعر الإثنية والدينية.

كما تتشابك الدوافع الخفية وراء التجاذبات الإثنية والدينية في نيجيريا، إذ يمكن حصرها في العوامل الاجتماعية والسياسية والمالية والسلطوية، التي لا تقتصر على النزاع الإثني والديني، بل تشمل الصراعات العنيفة عموماً في نيجيريا. وتظهر هذه المبررات في النقاط التالية: (Sampson, 2012, p. 113.114)

1- تسببت سيطرة الحكومات وقمعها وتهميش بعض شرائح المجتمع وتمييزهم عن الآخرين بسبب التعصب الديني في تفشي العنف.
2- هشاشة مؤسسات الدولة في قدرتها على إدارة هذا التنوع الإثني والديني، وانتشار المحسوبية والفساد، وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وانتهاكات حقوق الإنسان، والصراع على الأراضي، بالإضافة إلى التدهور البيئي.
3- المفاهيم الخاطئة عن أديان أو معتقدات الآخرين، والتوجه الديني المتشدد، ومستوى المعرفة لدى أتباع الديانات، بالإضافة إلى الإعلانات المسيئة للنخب الإسلامية أو المسيحية، جميعها عناصر مسؤولة عن نزاع الأديان في نيجيريا.
4- تصاعد حدة الفقر وانتشار الفساد وعدم تنفيذ توصيات لجان التحقيق في قضايا العنف، ونجاة مرتكبي هذه الأفعال من المحاسبة، والتلاعب الحزبي بالدين، والتأجيج عبر منصات التواصل الاجتماعي ووسائل التكنولوجيا والمعلومات.

ولا يمكن الحديث في نيجيريا ولا يمكن التطرق في نيجيريا إلى سياق الصراع الديني دون الوقوف على أعمال الشغب في ميتاتسين (Mitatsine) بين عامي 1980 و1985، والتي يعتبرها عدد من النيجيريين بداية النزاع الديني في الحقبة المعاصرة بنيجيريا، إذ مثّل النقاش حول تطبيق الشريعة الإسلامية علامة على بدء الصراع الديني، رغم أن دستور

جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999 (بصيغته النهائية المعدلة) ينص في مادته العاشرة على أنه لن يكون هناك مذهب محدد للدولة، إلا أن المادة 260 في بندها الأول تجيز إنشاء هيئات استئناف شرعية إسلامية حتى في العاصمة الاتحادية أبوجا. (Igboin B. O., 2012, p. 226)

فكل طائفة إثنية في نيجيريا تعاني من عدم الرضا وتسعى لتعزيز هويتها، خاصة بعد الاستقلال، حيث بدأت المجموعات الإثنية المهمشة في استكشاف هوياتها، مما أدى غالبًا إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي.

كما عانى النظام السياسي لطالما واجه نظام الحكم في نيجيريا منذ استقلالها عام 1960 غياب الاستقرار وتصاعد الاشتباكات العنيفة بين المجموعات الإثنية. وتُصاغ سياسات الدولة في دول الجنوب مثل نيجيريا استنادًا إلى عوامل تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، طبيعة الأطر الحاكمة المحلية وتوزيع الثروة. وقد ذكر بيتر بورنيل (Peter Burnell) وفيكي راندل (Vicky Randall) في مؤلفهما "السياسة في العالم النامي" (Politics in the Developing World) أن فترة التسعينيات كانت من أصعب الفترات في التنمية السياسية والاقتصادية لنيجيريا، وسلطا الضوء على مستجدات ظهرت في العقد الأول من الألفية، اتسمت بعودة النزاعات المرتبطة بالمسائل الإثنية والدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الواجهة. (Mai-Bornu, 2020, p. 66)

فنيجيريا مجتمع تعددي به نيجيريا كيان تعددي يضم جماعات ومعتقدات وألسنة وثقافات متباينة، تشكل مجموعة غير متجانسة، حيث تتنافس القبائل العرقية على السلطة والثروة، وهو ما يبرر ظهور الصراعات الإثنية بين الحين والآخر. إضافة إلى ذلك، تسببت الهجرات السكانية، والنزاعات المسلحة، والظواهر الطبيعية، والحدود المصطنعة، وندرة الموارد في التفرقة بين المهاجرين والسكان المحليين. على سبيل المثال، هجرة بعض مجموعات موداكيكي Modakeke إلى أويو بسبب الحروب في أزمة أراضي يوروبا، نفس الأمر حدث لمجموعات أورهوبو Urhobo وإيجاو Ijaw الذين نزحوا إلى واري

حيث تصادموا مع مجموعة إتسيكيري Itsekiri الذين يعتبرون أنفسهم السكان الأصليين للمنطقة، كما أدت هجرة مجموعات جوكون-تشامبا Jukun-Chamba من الكاميرون إلى ولاية تارابا الحالية والتي يسكنها مجموعات الهوسا في زنغنون – كتاف Zangon-Kataf الى نشوب صراعات بين الجماعتين. (Aghamelu Fidelis Chuka, 2016, p. 143.144)

4 المصالحة الاجتماعية كسبيل للتعايش بين الجماعات الاثنية في نيجيريا

إن واقع المجتمعات إن المجتمعات التي تشهد نزاعات وعنفاً متواصلاً أو أعمالاً إرهابية تفتقر إلى خطة واضحة لإرساء الاستقرار في فترة ما بعد النزاع، حيث تواجه معظم هذه المجتمعات خيارات صعبة في التصدي لمسائل ما بعد النزاع، ومنها التعامل مع وقائع الجرائم والمذابح البشرية، وإصلاح الروابط الاجتماعية، وتأمين الأمان في مختلف جوانب الحياة، وضرورة وجود سياسة مشروعة وهيئات إدارية كفؤة.

وقد كانت هناك العديد من المساعي لتعريف مصطلح المصالحة، حيث ركز بعض الباحثين على جوانب العدل والمساواة، وآخرون على العفو والتسامح، والسلوكيات، والمعتقدات، والقناعات، والعلاقات، ومكان وزمن الاحداث وغيرها. أما القاسم المشترك بينهم فهو تركيزهم على المسائل التالية: (Brounéus, 2003, p. 20)

- المصالحة تتطلب اعترافًا متبادلًا بمعاناة الماضي بين أطراف الصراع.
- تتضمن المصالحة تغيير نمط التفاعل بين أطراف الصراع إلى علاقات بناءة في المواقف والسلوك.
- المصالحة عملية نحو سلام مستدام وليس ظرفي.

إن الخطاب حول بناء السلام إن الحديث عن إرساء السلام مستمد إلى حد كبير من خريطة السلام التي أصدرها الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي عام 1992، حيث تقدم هذه الوثيقة صيغة منهجية لمفهوم بناء السلام في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من خلال تعريفه بشكل واسع بأنه: "التدابير التي تهدف إلى دعم وتثبيت الهدنة لتفادي العودة إلى النزاع على المدى المتوسط والبعيد في تجمعات ما بعد الشقاق".

وكان واضحاً أن برنامج السلام انبثق عن التوجه السائد في عصر الحرب الباردة، الذي كان يُعتبر الركيزة الأساسية في مساعي التدخل وعنصراً حاسماً في إطار ما بعد الحرب، خاصة في عمليات التدخل بإفريقيا، إذ كان بناء السلام معداً للاضطلاع بدور محوري في مجتمعات ما بعد الصراع، وقد أدى ذلك إلى توسيع أنشطة بناء السلام في مختلف الميادين. (Onuoha, 2018, p. 03)

ولتحقيق الاستقرار في نيجيريا وتجسيد الوحدة الوطنية والمصالحة، يجب تجاوز التفرقة العرقية والدينية، وهو عامل كان ولا يزال يؤثر على تقدم البلاد كما هو الحال في معظم أنحاء العالم. ويتعين على النيجيريين اعتبار أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من كيان واحد، فبالرغم من تباين المجموعات العرقية والدينية واللغوية، إلا أنهم جميعاً في النهاية نيجيريون. ولا يتحقق هذا التوجه إلا من خلال العدل والإنصاف واحترام القانون وضمان حقوق جميع المواطنين، إذ أثبتت التجارب عبر الزمن قدرة النيجيريين على التعايش فيما بينهم. وعليه، يُؤمل العمل الجاد على تبني السياسات والمبادرات الملائمة التي تعزز روابط التآلف والوحدة في الدولة، وتساهم في إزالة القيود التي تعيق السلام والوفاق الوطني. (Onuoha, 2018, p. 92)

كما تعزز المصالحة الاجتماعية الوحدة والتضامن بين المجموعات العرقية في نيجيريا، علاوة على ذلك تساهم في دعم الانسجام والتكاتف بين المجموعات العرقية في نيجيريا، وتؤسس قاعدة للإصلاحات أو التحولات التي يطلبها المجتمع وتلبي حاجاته من خلال تجاوز العقبات بين الفئات والطبقات. بذلك، تتيح التفاهم والحوار الوطني من خلال التأكيد على وحدة الشعب النيجيري من المسلمين والمسيحيين، وتسهم في تعزيز الترابط بين مكونات الشعب ووضع إطار لتسيير ومنع النزاعات. كما يمكن أن تلعب المصالحة دوراً أساسياً في تحقيق التلاحم بين الأعراق المختلفة وصون الأمن القومي عبر الاستقرار الاجتماعي. (Ikpanor, 2013, p. 14.15)

وتستلزم الضرورة العامة للحوار في كل مجتمع حقيقة واحدة، وهي أنها تخدم السلام والتوافق الاجتماعي، فهي أساس ضروري بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا. والأجدر البحث عن إمكانيات التفاهم لتحقيق المصلحة الشاملة لكل فرد في مجتمع ذات عقائد دينة وأعراق مختلفة. وبما أن التفاعل يتطلب أفكارًا متقبلة للآخر، فإن الأشخاص ذوي الفكر المنغلق يواجهون صعوبة كبيرة في الانخراط في الحوار. لذلك يُنصح كل من يطمح للمشاركة في حوار الأديان، بمن فيهم المتعصبون، بالسعي لفهم عقيدتهم بعمق وليس بشكل سطحي، والانفتاح على استيعاب الديانات الأخرى. فالعلم هو أعظم سلاح في مواجهة الجهل، لأن الجهل هو الذي يسبب التعصب والتطرف والعنف. (Iwuchukwu, 2013, p. 152.153)

كذلك من الضروري أن تشمل مساعي إرساء الاستقرار لتسوية الصراعات على المدى المتوسط والبعيد، والتي تهدف إلى المواءمة بين المصالح القبلية المتصارعة ومعالجة الأسباب الحقيقية للعنف، مع توفير الأساس للتقدم السليم والمنصف عبر مختلف الأقاليم، ودعم جهود تأسيس وحفظ الأمن من قبل المؤسسات الأمنية والجيوش النيجيرية كإجراء احتياطي ضد التوترات الأمنية المستقبلية. ولا ينبغي أن يقتصر دورها على استخدام القوة المشروعة للدولة، بل يجب أن يمتد إلى المشاركة في مساعي بناء السلام التي تتطلب أساليب غير عنيفة لإدارة الصراعات وتوطيد المصالحة الوطنية بين النيجيريين من خلال تأسيس كيانات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية لبناء مجتمع مستقر وسلام دائم واندماج قومي بين التجمعات القبلية المتنوعة. (Olayoku, 2017, p. 23)

وأخيرا لتأسيس المنظومة المطروحة لتحقيق الانسجام والمصالحة الاجتماعية، يجب على السلطات النيجيرية والمجتمع المدني التعاون في تعبئة الجهود المجتمعية وتخصيص الموارد والتوعية العامة من خلال تفعيل الآليات الاجتماعية المتوفرة، وآليات التحكيم والتوفيق التي يعرفها النيجيريون.

وتتمثل إحدى سبل استشراف مثل هذه المبادرات في أن تعترف السلطة الفيدرالية رسميًا بكبار الزعماء التقليديين (الأمراء) لتولي مهام قيادية وتيسير حوارات المصالحة الشاملة في مناطقهم، وفي النطاقات الإدارية المحلية داخل كل ولاية، إذ يمكن لهؤلاء الزعماء التقليديين الاستفادة من آليات الحكم الراهنة لما يتمتعون به من نفوذ كبير. وبناءً على ذلك، يمكنهم دعم رؤساء الولايات والقرى والوحدات ضمن النسق الحالي للحكم التقليدي لعقد وتيسير حوارات المصالحة على مستوى القاعدة الشعبية.

إضافة إلى ذلك، يتعين على السلطة الفيدرالية تزويد هؤلاء القادة المحليين ليس فقط بتصور متكامل ومنهج لتعزيز المصالحة القومية، بل أيضًا بالتعهد المستمر بتوزيع الموارد بشكل عادل ومتوازن، كما ينبغي بناء تحالف مع قادة دينيين وسياسيين، ورجال أعمال نزهاء، ومختلف الشخصيات البارزة الأخرى في المجتمعات المستهدفة. علاوة على ذلك، لكي تكون مساعي المصالحة هذه ذات أثر وتبقى مستمرة، لا بد أن تُعزز بنشاط التمثيل الشامل للمشاركين من مختلف المجموعات العرقية واللغوية والقبلية والدينية والعمرية والحضرية / الريفية

5. خاتمة:

من خلال المعطيات السابقة يمكن التأكد من صحة الافتراض المذكور سابقًا، الذي ينص على أن الاستقرار الاجتماعي في نيجيريا لا يتحقق إلا بإزالة التمايز العرقي في المجتمع، مع ضرورة إرساء العدالة والإنصاف والمساواة بين الافراد. وفي هذا السياق، قد أشار ماركس في تحليله للفئات المجتمعية إلى معادلة مفادها أنه عندما تفرض فئة قليلة من الأفراد المتميزين هيمنتها لاحتكار ثروات الدولة على حساب الأغلبية، فإن ذلك يؤدي إلى نزاع طبقي بين الاغنياء والفقراء، ويصبح هذا الخلاف من الصعب رأب صدعه، لأن متطلبات الفئات المسيطرة تختلف كليًا عن متطلبات الفقراء، مما يبرر استمرار الصراعات الاجتماعية ذات الطابع العرقي والديني في نيجيريا.

كما أن الاستياء من توزيع الموارد ولّد ارتيابًا بين الفئات الإثنية والدينية في البلاد، ومهّد الطابع الهش للاندماج والتكامل إلى تهديد أمن الدولة الاتحادية. كما تحولت هذه الفروقات بسهولة إلى نزاعات واضحة بين أطياف المجتمع النيجيري. وتجدر الإشارة أيضًا في هذا السياق إلى أن التصور الخاطئ للأمن القومي النيجيري باعتباره آلية لاستمرار النظام السياسي أو أداة لحماية الحكام ومن يعاونهم، قد أدخل نيجيريا في حروب وصدامات مستمرة. هذا المفهوم المشوه للأمن، الذي لا يوفر أي حماية للفرد أو الجماعة، رسّخ ممارسات التعصب المتأصل والمنافسة بين المجموعات الإثنية والدينية المختلفة في البلاد.

ولتجاوز هذه النزاعات كان لابد من الرجوع إلى المصالحة الاجتماعية، إذ يجب على نيجيريا تشجيع جهود الوحدة الوطنية من خلال المعايير الاجتماعية الإيجابية المعززة، كما ينبغي أن يكون هناك إعادة توجيه ثقافي وقيمي من شأنه أن يشجع التعايش القومي بين المجموعات العرقية المختلفة في الولايات، ولذلك يحتاج النيجيريون التأكيد على وحدتهم الوطنية، ووعيهم، واندماجهم الاجتماعي، فهم بحاجة إلى التعاون معًا لتعزيز العملية الديمقراطية الجيدة وإلى خطة تنمية طويلة وقصيرة المدى وتنفيذها من قبل القادة السياسيين

لتجاوز تلك الصراعات، كان من الضروري اللجوء إلى المصالحة الاجتماعية، إذ يجب على نيجيريا دعم مساعي الوحدة الوطنية عبر المعايير الاجتماعية البنّاءة المعززة، وينبغي أن يكون هناك توجيه فكري وقيمي جديد يشجع التعايش القومي بين المكونات الإثنية المختلفة في مختلف الولايات. ولهذا، يحتاج النيجيريون إلى ترسيخ تضامنهم الوطني، ووعيهم، وتلاحمهم الاجتماعي، فهم بحاجة إلى التكاتف لدفع عجلة النموذج الديمقراطي السليم، ووضع خطة تنمية قصيرة وطويلة و المدى وتنفيذها بواسطة القادة السياسيين الذين يتمتعون بالنزاهة من أجل الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار السياسي والأمن.

6. قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

- أيمن السيد شبانة. (2010). الصراعات الإثنية في افريقيا (الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة). مجلة قراءات افريقية (06)، 96.
- دوزي، و. (2022). الإبادة الجماعية ضد الاقليات الاثنية في جمهورية أوغندا. مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية, 08(01) , 345.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Afolabi, O. O. (2016). eligious Violence and National Security in Nigeria, 1999 – 2011. *International Affairs and Global Strategy, 42*, 23.
- Aghamelu Fidelis Chuka, A. H. (2016). Ethnic Conflict in Pluralist Nigeria: Entreching Participatory Democracy. *UNIZIK Journal of Religion and Human Relations, 08*(02), 143.144.
- Ali Usman, S. .. (2019). Ethnic Conflict in Nigeria: Causes and Consequences. *International Journal of Scientific Research in Multidisciplinary Studies, 05*, 72.
- Brounéus, K. (2003). *Reconciliation – Theory and Practice for Development Cooperation.* Sida.
- Igboin, B. O. (2012). Religious conflict in Nigeria: towards a re-awakening of the prophetic voice. *Studia Historiae Ecclesiasticae, 38*, 226.
- Igboin, B. O. (2017). *Religious Referent Power and Ethnic Militias in Nigeria: The Imperative for Pax Nigeriana, in : African Histories and Modernities : Minorities and the National Question in Nigeria (Ed) Uyilawa Usuanlele , Bonny Ibhawoh.* Switzerland: Palgrave Macmillan.
- Ikpanor, A. D. (2013). The Humanities And National Identity, Security And Social Stability In Nigeria: History And Theatre As The Way Forward, Nigeria. *UJAH UNIZIK Journal of Arts And Humanities, 14*(03), 07.
- Iwuchukwu, M. C. (2013). *Muslim-Christian Dialogue in Postcolonial Northern Nigeria: The Challenges of Inclusive Cultural and Religious Pluralism.* New York: Palgrave Macmillan.
- Mai-Bornu, Z. L. (2020). *Political Violence and Oil in Africa the Case of Nigeria.* switzerland: Springer International Publishing.
- Ngbea, T. G. (2019). Religions In Nigeria. *Nasara Journal of Philosophy, 04*, 167.

- Olayoku, P. A. (2017). Memorialisation Principles, Post-Civil War Reintegration And The Quest For Sustainable Peace In Nigeria, . Nigeria: French Institute For Research In Africa.
- Onuoha, G. (2018). Memory, Reconciliation, And Peacebuilding In Post-Civil War Southeastern Nigeria. Social Science Research Council.
- Patrick A. Edewor, Y. A., & Sheriff F. , F. (2014). Managing Ethnic and Cultural Diversity for National Integration in Nigeria,. *Journal of Developing Country Studies, 04*(06), 71.
- Rimamsikwe Habila Kitause, H. C. (2013). Religion in Nigeria from 1900-2013. *Journals of Research on Humanities and Social Sciences, 03*(18).
- Sampson, I. T. (2012). Religious Violence in Nigeria: Causal Diagnoses and Strategic Recommendations. *the African Journal on Conflict Resolution, 12*(01), 105.
- E.Holloman, R. (1978). *the Study of Ethnicity: An Overview, in World Anthropology,*. Paris: Mouton Publishers.